تمكين
Tamkeen

25
أعوام و وتائم
اليوبيل الفضي

الخطة السنوية
2025

مسـودة

إخلاء مسؤولية

تـم إعداد هـذا التقرير من قبـل صندوق العمـل (تمكين) باسـتخدام مصـادر يعتقد إنها موثوقـة ودقيقة، ولا يقـدم الصندوق أي تعهـدات أو ضمانات من أي نوع سـواء كانت صريحـة أو ضمنيـة وذلـك فيمـا يتعلق بدقـة، أو صلاحيـة، أو موثوقيـة أو اسـتيفاء أية معلومـات أو بيانـات تم الإشـارة إليها في هـذا التقرير.

يخلـي صنـدوق العمـل مسـؤوليته عـن عـدم الدقـة أو الخطـأ أو الإهمـال الـذي من الممكـن أن يحتويـه التقريـر، بالإضافـة إلى إخلاء مسـؤوليته عـن أي خسـارة أو ضرر أو تعويض أو نفقات تنشـأ بشـكل مباشر أو غير مباشـر، أو خسـارة تبعية أو خاصة يتكبدها أي شـخص من شـأنه أن يسـتخدم أو يعتمـد محتويات التقريـر إذا كانت ناتجـة عن عدم الدقـة أو الخطـأ أو الإهمـال أو تحريف فـي المحتـويات أو غير ذلك.

مجلس الإدارة

سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

01

01 سعادة السيد حمد بن فيصل المالكي
عضو
وزير شؤون مجلس الوزراء

02

02 سعادة السيدة نور بنت علي الخليف
عضو
وزيرة التنمية المستدامة

03

03 السيد وليد إبراهيم كانو
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

04

04 السيد باسم محمد الساعي
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

05

05 السيد محمد فاروق المؤيد
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

06

06 الدكتور يوسف يعقوب الماص
عضو
ممثل عن القطاع المصرفي

07

07 السيد يعقوب يوسف محمد
عضو
ممثل الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين

08

08 السيد حسن عبدالله الحلواجي
عضو
ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

المحتويات

06 **الملخص التنفيذي**

08 **كلمة الرئيس التنفيذي**

10 **أهدافنا**

12 **الوضع الاقتصادي**

نظرة عامة على الاقتصاد

نظرة عامة على سوق العمل

15 **إنجازاتنا في عام 2024**

لمحة حول الإنجازات

فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل

فرص للتطور المهاري والوظيفي

فرص لتطوير المؤسسات

20 **أبرز تطوراتنا في عام 2024**

مجالات الريادة في عمل الصندوق

تعزيز الحوكمة المالية وعمليات الرقابة

السعي نحو التميز المؤسسي

الالتزام بالاستدامة

25 **تحديد مسارنا لعام 2025**

الأولويات الإستراتيجية لعام 2025

قطاعات ومجالات التركيز

الإطار الإستراتيجي

29 **الوضع المالي**

ميزانية عام 2025

01

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

بفضل التوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وبإشراف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، وتحت قيادة سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين)، والسادة أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، حقق صندوق العمل (تمكين) أكبر إنجازاته منذ التأسيس لإدماج الكوادر البحرينية ودعم تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص. فقد حقق الصندوق نجاحًا تاريخيًا بدعم أكثر من 41,420 بحريني خلال العام 2024، من خلال دعم فرص التوظيف والتطور الوظيفي في مؤسسات القطاع الخاص.

ويعود نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه لعام 2024 إلى حزمة البرامج الطموحة التي أطلقها في نوفمبر 2023، والتي تعتبر الأوسع نطاقًا حتى الآن. ومن خلال الجهود الدؤوبة، تمكّن الصندوق من دعم أكثر من 15,580 بحريني في برامج تساهم في إدماجهم في سوق العمل، وأكثر من 25,840 بحريني في برامج تستهدف رفع المهارات والتطور الوظيفي، وأكثر من 8,700 مؤسسة في برامج بهدف تعزيز النمو والإنتاجية. وتتماشى هذه الإنجازات بشكل وثيق مع التزامات الصندوق ضمن برنامج الحكومة (2023 - 2026)، والخطة الوطنية لسوق العمل (2023 - 2026).

وبالإضافة إلى ذلك استحدث صندوق العمل مجموعة من المبادرات الداخلية خلال عام 2024 لضمان الاستخدام الأمثل للدعم وتعزيز تجربة العميل. أطلق الصندوق خطة متكاملة لتعزيز المسؤولية المالية ومبدأ المساءلة من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات التي استهدفت تكثيف جهود الرقابة، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات الصلة. وشملت هذه المبادرات استحداث سياسة جديدة للإبلاغ عن المخالفات، والتوسع في الزيارات التفتيشية، ومنح موظفي الصندوق صفة مأموري الضبط القضائي، وتعزيز التعاون الرقابي مع فريق البحرين.

كما انطلق صندوق العمل في رحلته الطموحة نحو تحقيق التميز المؤسسي من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة والحلول المبتكرة، مع وضع تجربة العميل في صلب أهدافنا. ومن أبرز المبادرات التي تم تنفيذها في هذا الخصوص، إطلاق منصة جديدة للعملاء، وتوفير خدمات رقمية شاملة، وإنشاء أنظمة ربط للبيانات مع الهيئات الحكومية، والعمل على دراسة لتقييم وإعادة هندسة العمليات الداخلية لتحسين الخدمة والأداء المؤسسي. إضافةً إلى ذلك، أظهر الصندوق التزامه المتواصل بالاستدامة، وذلك من خلال مبادرات وبرامج صممت لتعزيز مكانة وتنافسية الكوادر البحرينية في القطاع الخاص، ودعم النمو المستدام للمؤسسات.

وسوف يواصل صندوق العمل تركيز جهوده خلال عام 2025 على تطوير الأفراد، بهدف دعم 50,000 بحريني من خلال توفير فرص التوظيف والتطور المهني، إلى جانب دعم النمو وزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص. وسيتم تحقيق ذلك من خلال: 1) تعزيز مكانة وتنافسية المواطن البحريني في القطاع الخاص، 2) تزويد البحرينيين بالمهارات المناسبة للتطور الوظيفي في القطاع الخاص، و3) منح الأولوية لنمو ورقمنة واستدامة المؤسسات.

يستعرض هذا التقرير خطة الصندوق لعام 2025، مسلطاً الضوء على توجهاته الرئيسية للعام القادم. يبدأ التقرير بتقديم لمحة عن أهداف الصندوق وفقاً لقانون الإنشاء، يليها تحليل حول الرؤى الاقتصادية والاتجاهات السائدة في سوق العمل، ثم مراجعة إنجازات الصندوق وأبرز تطوراته في عام 2024. ويختتم التقرير بتحديد الأولويات الإستراتيجية للصندوق في عام 2025.

02

كلمة الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

مها عبدالحميد مفيز
الرئيس التنفيذي

في الوقت الذي تحتفي فيه مملكة البحرين باليوبيل الفضي لذكرى تولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم في المملكة، مستذكرين كافة المنجزات التي تحققت في العهد الزاهر لجلالته، فإننا نفخر بأن يكون صندوق العمل (تمكين) أحد هذه المنجزات الملموسة، وأحد ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك التي تسهم في نماء الوطن وتقدمه.

وبفضل الثقة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه المترتبة بتنفيذ إرشاداته حول رفع وتيرة إدماج البحرينيين في سوق العمل، والتي تحظى بمتابعة حثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، واسترشادًا بقيادة وتوجيهات صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين)، وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين، حقق صندوق العمل في عام 2024 أكبر إنجازاته منذ التأسيس لإدماج البحرينيين ودعم تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص.

فمنذ انطلاقة عملنا ونحن نسعى للمساهمة في تحقيق ركائز النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين من خلال التعاون الوثيق مع كافة الشركاء كجزء من فريق البحرين. كما نعمل بشكل متواصل لتحقيق التزاماتنا وفق برنامج عمل الحكومة (2023 - 2026)، والخطة الوطنية لسوق العمل (2023 - 2026) وعلى رأسها النمو الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص عمل نوعية وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية بما يعزز من فرصها في التطور الوظيفي. وتتطلع إلى الاستمرارية لنكون مساهمًا رئيسيًا في تحقيق كافة التطلعات المستقبلية والرؤى الوطنية.

وبالنظر إلى أولوياتنا الرئيسة في عام 2024، والتي تركزت على تطوير مخرجات سوق العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، فإننا نعتز بالنتائج التي تحققت خلال العام، والتي تضمنت إدماج وتطوير أكثر من 41,420 بحريني في القطاع الخاص، محققة بذلك أكبر إنجاز في تاريخ الصندوق. وذلك من خلال تقديم أكثر من 15,580 فرصة للبحرينيين لدخول سوق العمل وبناء قنوات جديدة للتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير فرص لتأهيل وتطوير أكثر من 25,840 بحريني في سوق العمل. ومن ناحية أخرى، حققنا في عام 2024 ثاني أكبر إنجاز في دعم مؤسسات القطاع الخاص عبر دعم أكثر من 8,700 مؤسسة للنمو ورفع الإنتاجية، وهو ما يتبع الدعم المكثف الذي قدمه الصندوق لدعم استمرارية الأعمال ما بين عامي 2020 و2021.

كما قمنا في عام 2024 بالتركيز على تعزيز المهارات في عدد من القطاعات ذات الأولوية من بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الرعاية الصحية، وذلك من خلال إطلاق عدد من المبادرات والحزم لتأهيل وتدريب البحرينيين بهدف خلق فرص جديدة للكوادر الوطنية في هذه القطاعات.

ونحن نشهد اليوم على الأثر الاقتصادي الذي ساهمت به برامجنا ونتائجها منعكسًا على التطور المستدام للمواطن. ولعلّ أبرز هذه النتائج يتمثل في مساهمة البرنامج الوطني للتوظيف في رفع معدلات الاحتفاظ بالموظفين في القطاع الخاص للمستفيدين من البرنامج بعد انتهاء فترة الدعم، حيث لا يزال 74% من الذين تم دعمهم منذ عام 2021 على رأس العمل حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك ساهم دعم التدريب على الشهادات الاحترافية في زيادة أجور أكثر من 70% من المتدربين البحرينيين بنسبة 27% بعد عامين من التدريب من عام 2021 حتى عام 2023.

وتأكيدًا على الالتزام بتوجيه الدعم لمستحقيه على الوجه الأمثل، فقد حرصنا في عام 2024 على تعزيز الحوكمة المؤسسية والمحاسبة، وذلك من خلال تنفيذ خطة متكاملة تتضمن إجراءات مستحدثة للرقابة على سير عمل البرامج، وزيادة عمليات التفتيش لتبلغ أكثر من 6,200 زيارة للافراد منذ إطلاق حزمة البرامج في نوفمبر 2023 حتى ديسمبر 2024، واستحداث سياسة الإبلاغ عن المخالفات، ومنح صفة مأموري الضبط القضائي لفريق عمل مختص في الصندوق.

ويتم ذلك بالتوازي مع سعينا لتطوير العمليات الداخلية في الصندوق من خلال التركيز على التميز المؤسسي والالتزام بمنهجية تتمحور حول العميل، مع الحرص على استخدام التكنولوجيا والابتكار كعوامل ممكنة. حيث ساهمت رحلة التحول الرقمي المؤسسي في الصندوق في تعزيز العمليات الداخلية وتطوير تجربة العملاء، من خلال مبادرات توظف عدد من الحلول المبتكرة مثل الخدمات المصرفية المفتوحة وغيرها.

وخلال العام 2025، سنواصل العمل على تطوير الأداء ضمن مبادراتنا التي ترتكز على دعم التوظيف والتطور الوظيفي إلى جانب دعم المؤسسات، كما سيتم الإعلان عن إستراتيجية الصندوق للدورة الإستراتيجية السادسة للفترة من عام 2026 إلى عام 2030.

وختامًا، فإننا نؤكد التزامنا بالمواصلة في تحقيق أهدافنا الرئيسة عبر تقديم البرامج والمبادرات البناءة لتعزيز مكانة الكوادر الوطنية كخيار أمثل وأول للتوظيف في سوق العمل، ودعم القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وبما يسهم في مضاعفة أثرنا على رفعة ونمو الاقتصاد الوطني.

03

أهدافنا

أهدافنا

تم تأسيس صندوق العمل (تمكين) بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين من خلال تحقيق ستة أهداف رئيسية وفقاً لقانون الإنشاء رقم (57) لسنة 2006. يوضح هذا القسم من الخطة تلك الأهداف والجهود الحثيثة التي يبذلها الصندوق نحو تحقيقها.

01

المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

من خلال:

- تزويد مؤسسات القطاع الخاص بالحلول التي تسهم في نمو أعمالها وزيادة إنتاجيتها ومساهمتها في خلق المزيد من فرص العمل النوعية.
- زيادة فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية في القطاع الخاص.
- تسهيل وصول القطاع الخاص إلى الكفاءات البحرينية الماهرة، وتعزيز قدرات القوى العاملة والكفاءة التشغيلية.
- تطوير أداء منظومة الأعمال من خلال تعزيز وخلق قنوات للتواصل بين المؤسسات لتبادل الأفكار المبتكرة وتيسير فرص النمو.

02

المساهمة في تطوير القطاع الخاص لجعله محرك النمو الاقتصادي.

03

تهيئة البيئة المناسبة لجعل العمال البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف من قبل أصحاب العمل.

من خلال:

- العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص لزيادة مساهمته في خلق المزيد من الفرص الوظيفية في سوق العمل.
- توفير برامج تدعم الكوادر الوطنية لتعزيز فرصهم في التوظيف والتطور الوظيفي وزيادة مساهمتهم في مؤسسات القطاع الخاص.
- تعزيز التطور الوظيفي للكوادر الوطنية وذلك من خلال الشهادات المهنية والتدريب على المهارات ذات العوائد المهارية اللازمة التي يكون لها الأثر المباشر في تقدمهم المهني وحصولهم على الترقيات وتبوئهم للمناصب القيادية والتنفيذية.

04

خلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين.

05

رفع كفاءة العمال البحرينيين ومقدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل.

06

تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل

من خلال:

- تمكين رائدات الأعمال عبر برامج مخصصة مثل "ريادات" بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة وبنك البحرين للتنمية، من خلال دعم التمويل في القطاع الخاص.
- تعميم مؤشرات أداء تضمن للمرأة البحرينية الحصول على الدعم المتساوي في جميع البرامج.

04

الوضع الاقتصادي

نظرة عامة على الاقتصاد

- **من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً مستقراً بنسبة 3.2% في عامي 2024 و2025، وفقاً للتحديثات الأخيرة لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2024"**. ومن المتوقع أن يظل النمو في منطقة الشرق الأوسط قوياً نسبياً، بقيادة دول الخليج، وذلك بفضل تخفيف قيود إنتاج النفط والجهود المستمرة نحو تنويع الاقتصاد. وفي المقابل، لا يزال النمو في الاقتصادات المتقدمة بطيئاً بسبب العوامل الدورية، ولكن من المتوقع أن يتعافى النمو من 1.7% في عام 2023 إلى 1.8% في عام 2024.
- **سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين نمواً بنسبة 2.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024**، ويعزى هذا النمو إلى زيادة الأنشطة غير النفطية، مما يعكس جهود المملكة المستمرة في تنويع اقتصادها.
- **يستمر القطاع غير النفطي في دفع النمو الاقتصادي في المملكة**، حيثُ سجل نمواً بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024، بعد تحقيق نمو بنسبة 4.0% خلال عام 2023. وبفضل استمرار جهود التنوع الاقتصادي في المملكة، شكل القطاع غير النفطي نسبة 86.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2024. ويظل قطاع الأنشطة المالية والتأمين أكبر القطاعات التجارية، حيث يمثل 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين.
- **شهد قطاع المعلومات والاتصالات أعلى معدل نمو بنسبة 11.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024** نتيجة لارتفاع عدد مشتركي الهواتف المحمولة من 2.3 مليون مشترك في الربع الثالث من عام 2023 إلى 2.5 مليون في الربع الثالث من عام 2024، مع وصول معدل الاشتراك في الهواتف المحمولة إلى 156% ، بزيادة تبلغ 8 نقاط مئوية. كما شهد عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض (broadband) نموًا بنسبة 4.7% على أساس سنوي ليصل إلى 2.4 مليون مشترك، مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار خدمات النطاق العريض إلى 153%، بزيادة تبلغ 9 نقاط مئوية.
- **فيما سجلت الأنشطة المالية والتأمين ثاني أعلى معدل نمو بنسبة 5.8 % على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024**، ويعود ذلك إلى زيادة قيمة التحويلات المالية الالكترونية وارتفاع الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي. حيث بلغ إجمالي قيمة الودائع من غير المصارف 21.1 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من عام 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 7.3% على أساس سنوي، بينما بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 12.2 مليار دينار بحريني، بزيادة قدرها 4.9% على أساس سنوي.
- **من المتوقع أن تسهم الانخفاضات التدريجية في أسعار الفائدة، نتيجة لتخفيف الضغوط التضخمية، في خلق بيئة أكثر دعماً للنمو التجاري في الفترة المقبلة.** في عام 2024، شهدت المملكة العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى تعزيز القطاع غير النفطي، وخاصة في مجالات الطاقة والسياحة والتشييد والرعاية الصحية. كما استمرت الاستثمارات الوافدة في التزايد، حيث سجلت نمواً بنسبة 3.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024.
- **تستمر الأعمال التجارية في التركيز على عدة مجالات بارزة، خاصة تلك المعتمدة على التطورات التكنولوجية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي (AI).** وقد بدأت مختلف القطاعات مثل الصناعة التحويلية، والرعاية الصحية، والخدمات المالية والتأمين في اتباع ممارسات جديدة لتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في خلق فرص تزيد من الكفاءة والإنتاجية. بجانب ذلك، يتم التركيز على مجالات أخرى مثل التجارة الالكترونية والاستدامة خلال إعادة تشكيل الممارسات القائمة واستحداث نماذج أعمال جديدة.

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%، توقعات 2023 - 2025)

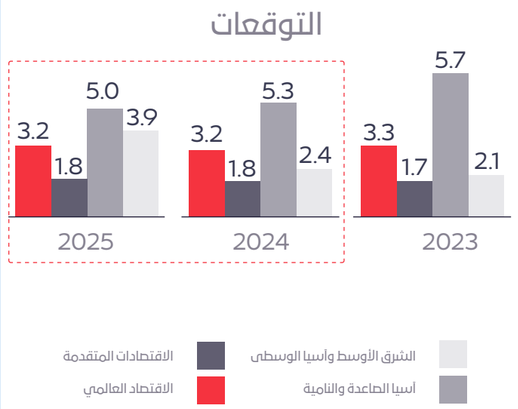

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحديث آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار بحريني) الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2024)

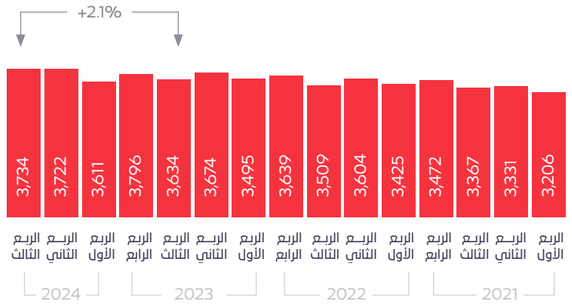

بيانات أولية
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2024
تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني للربع الثالث 2024

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%، الربع الثالث 2024)

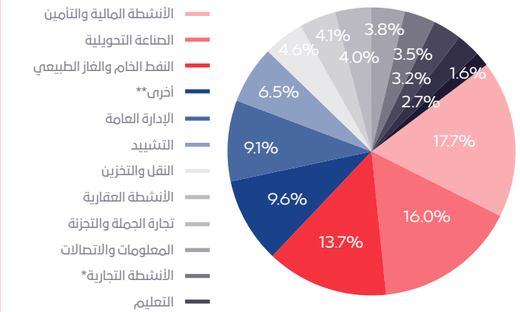

*الأنشطة التجارية تشمل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.
**أخرى: تشمل الزراعة، وإمدادات الكهرباء، وإمدادات المياه، وأنشطة الخدمات الأخرى، وأنشطة الأسر والفنون والترفيه

بيانات أولية
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2024
تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني للربع الثالث 2024
تم تصنيف البيانات المستخرجة من الحسابات الوطنية وفقًا للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%، الربع الثالث 2024)

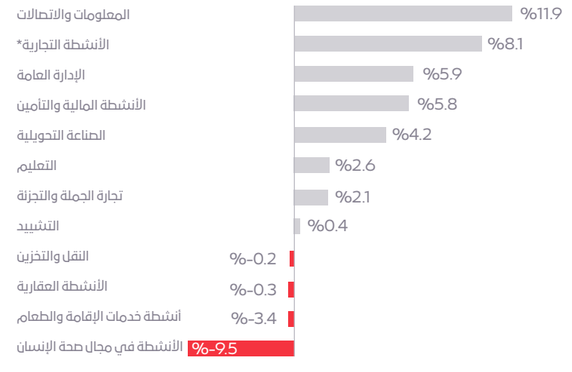

*الأنشطة التجارية تشمل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

بيانات أولية
النسبة المئوية للتغيير: على أساس سنوي، الربع الثالث 2024 مقابل الربع الثالث 2023
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2024
تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني للربع الثالث 2024
تم تصنيف البيانات المستخرجة من الحسابات الوطنية وفقًا للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)

نظرة عامة على سوق العمل

تحليل سوق العمل مبني على احدث البيانات المنشورة من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية في الربع الرابع من 2023.

- **في عام 2023، بلغ عدد الموظفين البحرينيين في القطاع الخاص 101,522 محققاً بذلك نمواً بنسبة 2% على أساس سنوي مقارنة بالعام 2022. على الرغم من ذلك، انخفض إجمالي عدد الموظفين في القطاع الخاص بنسبة 1% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق،** ليصل إلى 560,290 عامل، وذلك بسبب انخفاض عدد الموظفين غير البحرينيين في القطاع الخاص.
- **شكّلت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الخاص 36% خلال الربع الرابع من عام 2023،** محققة بذلك نمواً بنسبة 1% مقارنة بالربع الرابع من عام 2022. ولكن لا يزال هذا الارتفاع ضئيلاً، مما يوضح الحاجة لبذل المزيد من الجهود لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- **ارتفع متوسط أجور البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 4% على أساس سنوي،** ويشير هذا الارتفاع إلى تحسن نوعية الوظائف المتاحة للبحرينيين في القطاع الخاص.
- **شهد إجمالي عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في القطاع الخاص انخفاضاً بنسبة 21% على أساس سنوي،** بينما انخفض عدد الداخلين الجدد البحرينيين بنسبة 5%، ومن المرجح أن يعود ذلك إلى تباطؤ عملية التوظيف بعد الزيادة الكبيرة البالغة 64% على أساس سنوي خلال فترة التعافي من جائحة كورونا في عام 2021.

مؤشرات سوق العمل (القطاع الخاص) لعام 2023

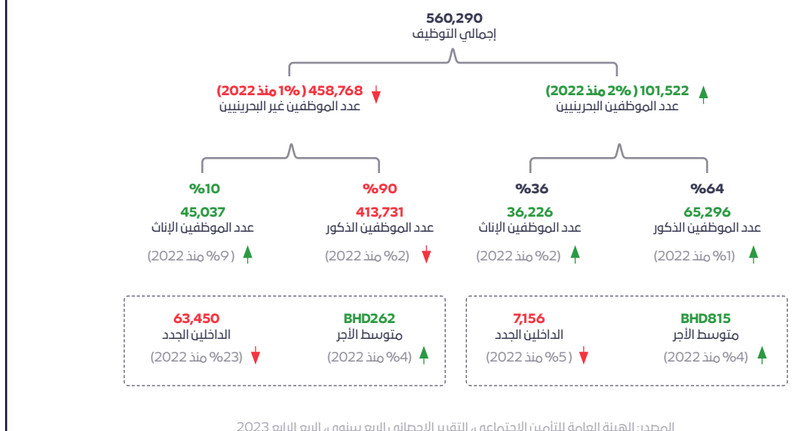

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي الربع سنوي، الربع الرابع 2023

التغييرات في النمو السنوي في التوظيف حسب قطاعات سوق العمل (%، الربع الأول 2020 – الربع الرابع 2023)

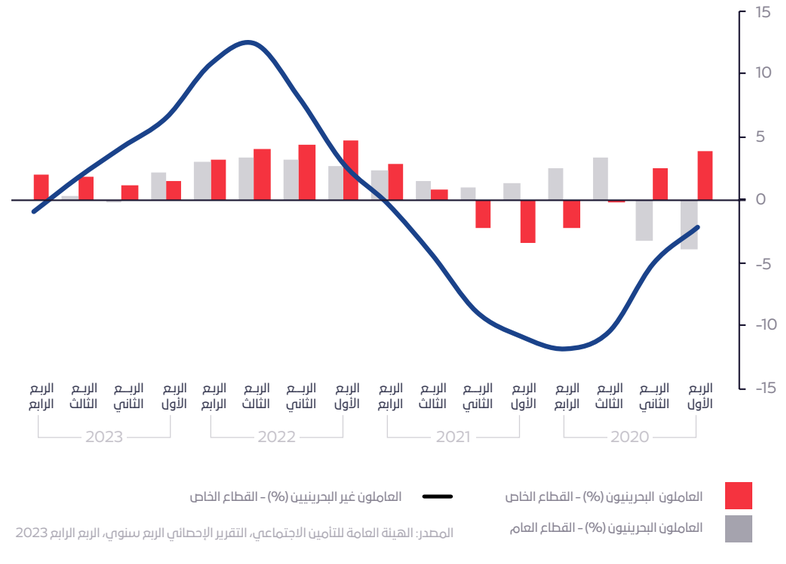

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي الربع سنوي، الربع الرابع 2023

الانعكاسات على سوق العمل

سوق العمل

- تعكس التغيرات الأخيرة في سوق العمل أهمية القطاع الخاص المتزايدة كمحرك رئيسي لتوظيف البحرينيين. ويوضح النمو الملحوظ في توظيف البحرينيين مقارنة بالغير بحرينيين في القطاع الخاص أهمية الدعم المقدم من صندوق العمل في تغيير هذه السلوكيات، بالإضافة إلى زيادة اعتماد القطاع الخاص على نماذج أعمال مبتكرة، والتركيز المتزايد على صقل المهارات المدعومة بالتطور التكنولوجي.

- أصبح القطاع الخاص محركًا متزايد الأهمية لمشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل، حيث يشكل النساء 36% من إجمالي البحرينيين العاملين في القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال هناك فرص إضافية لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الخاص.

زيادة الأجور

- ساهم القطاع الخاص في رفع أجور الموظفين البحرينيين نسبياً وخلق فرص عمل أكبر لهم. وتشير بيانات سوق العمل إلى أن القطاع الخاص بدأ في توفير وظائف نوعية للبحرينيين مما ساهم في ارتفاع متوسط أجورهم. ويعود ذلك إلى حزمة برامج الصندوق الأخيرة والتي ساهمت في دعم زيادة أجور البحرينيين، ورفع الحد الأدنى للأجور ضمن البرنامج الوطني للتوظيف.

- ومما لا شك فيه، فإن هذا التوجه لا يساهم فقط في جذب البحرينيين إلى القطاع الخاص بل يعزز أيضاً الاحتفاظ بالمواهب البحرينية وسد الفجوة بين القطاعين العام والخاص.

05

إنجازاتنا في عام 2024

لمحة حول الإنجازات

حقق الصندوق أكبر إنجازاته منذ التأسيس بدعم أكثر من 41,420 مواطن بحريني خلال عام واحد لفرص التوظيف والتطور الوظيفي في القطاع الخاص.

فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل

تم دعم أكثر من **15,580** بحريني لدخول سوق العمل من خلال فرص دعم التوظيف والتدريب

فرص التطور المهاري والوظيفي

تم دعم أكثر من **25,840** بحريني للتطور الوظيفي من خلال رفع مهاراتهم وإعادة تأهيلهم، ودعم زيادة الأجور

فرص تطوير المؤسسات

تم دعم أكثر من **8,700** مؤسسة لزيادة التنافسية والإنتاجية

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة منذ إطلاق حزمة البرامج في 9 نوفمبر 2023 إلى 20 ديسمبر 2024.
- تم احتساب حجم المؤسسة وفقاً لتعريف وزارة الصناعة والتجارة، بناء على عدد الموظفين.
- تماشياً مع الأولويات المستحدثة للصندوق، تم قياس حجم المؤسسة والقطاع في تقرير هذا العام على مستوى المؤسسة وليس على مستوى الفرع، على عكس الأعوام السابقة.

إحصاءات رئيسية

فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل

+11,990
فرصة وظيفية للداخلين الجدد ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف"

%15
النمو السنوي في الوظائف النوعية [1]

%40
نسبة المرأة من المستفيدين من دعم التوظيف

+3,380
فرصة تدريبية لرفع جاهزية البحرينيين للدخول إلى سوق العمل

فرص التطور المهاري والوظيفي

+13,570
بحريني تم دعمه في برنامج "زيادة الأجور"

80+ دينار بحريني
متوسط الزيادة في الأجر في برنامج "زيادة الأجور"

+11,090
فرصة تدريبية للتطور الوظيفي

%69
النمو السنوي في دعم الشهادات الاحترافية

+4,400
فرصة لتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

فرص تطوير المؤسسات

+8,700
إجمالي المؤسسات المدعومة

%48
من المؤسسات المدعومة كانت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

%32
النمو السنوي في طلبات دعم التمويل

%52
من طلبات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 - الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.

فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل

نعمل على تعزيز فرص التوظيف للكوادر البحرينية ورفع انتاجيتهم في مؤسسات القطاع الخاص.

+11,990
فرصة وظيفية للداخلين الجدد ضمن البرنامج الوطني للتوظيف

%15
النمو السنوي في الوظائف النوعية [1]

%40
نسبة المرأة من المستفيدين من دعم التوظيف

%91
من الفرص الوظيفية للبحرينيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 - 35 سنة

+3,380
فرصة تدريبية لرفع جاهزية البحرينيين للدخول إلى سوق العمل

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة منذ إطلاق حزمة البرامج في 9 نوفمبر 2023 إلى 20 ديسمبر 2024.
- تم احتساب حجم المؤسسة وفقاً لتعريف وزارة الصناعة والتجارة، بناء على عدد الموظفين.
- تماشياً مع الأولويات المستحدثة للصندوق، تم قياس حجم المؤسسة والقطاع في تقرير هذا العام على مستوى المؤسسة وليس على مستوى الفرع، على عكس الأعوام السابقة.

دعم فرص التوظيف للداخلين الجدد إلى سوق العمل

- **يواصل صندوق العمل حرصه على تكريس الجهود للمساهمة في خلق فرص عمل للبحرينيين في القطاع الخاص،** حيث تم دعم أكثر من 11,990 فرصة وظيفية للبحرينيين للانضمام إلى القطاع الخاص.
- **على مدى العامين الماضيين أدّى الصندوق دورًا محوريًا في تطوير سياسات سوق العمل من خلال "البرنامج الوطني للتوظيف"،** من أبرزها سياسة رفع الحد الأدنى للأجور في البرنامج في عام 2023، وإطلاق خيارات للدعم في عام 2024،كالتالي:
  - الخيار الأول: دعم بنسبة 70% في السنة الأولى، 50% في السنة الثانية، 30% في السنة الثالثة.
  - الخيار الثاني: دعم بنسبة 50% لمدة ثلاث سنوات.
  - الخيار الثالث: دعم بنسبة 30% لمدة خمس سنوات.
- **أدّت سياسة رفع الحد الأدنى للأجور ضمن البرنامج الوطني للتوظيف إلى ارتفاع ملحوظ في متوسط أجور الداخلين الجدد إلى السوق عبر البرنامج،** حيث يزيد متوسط أجر المشاركين في البرنامج حاليًا بأكثر من 60 دينار بحريني عن متوسط الأجور في نسخة البرنامج لعام 2021.
- **شهد عدد الوظائف النوعية[1] المدعومة من الصندوق نموًا ملموسًا،** مع زيادة سنوية تبلغ 15%.
- **تتراوح أعمار الشريحة الأكبر من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ما بين 18 - 35 سنة،** بما يمثل 91% من إجمالي المستفيدين من الدعم.
- **يلتزم صندوق العمل برفع المشاركة الاقتصادية للمرأة،** حيث أن 4 من كل 10 بحرينيين من الذين تم دعمهم للدخول إلى سوق العمل هن من النساء.
- **يسهم الصندوق في تعزيز المرونة في سوق العمل** من خلال دعم التوظيف بدوام جزئي ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف".
- **بالتعاون مع وزارة العمل وبالشراكة مع القطاع الخاص، يقوم الصندوق بدعم مبادرة "توظيف+" التي تهدف إلى مطابقة الباحثين عن العمل مع الوظائف المناسبة في القطاع الخاص.** تم إطلاق البرنامج في أبريل 2024، ويتم التعاون حالياً مع 4 مراكز توظيف خاصة تقدم خدمات تقييم وإرشاد مهني ومطابقة للباحثين عن العمل.

الفرص التدريبية لدخول سوق العمل

- **ساهم إطلاق برنامج "التلمذة المهنية" في عام 2024 في تزويد الباحثين عن العمل بالمهارات المهنية المطلوبة لدخول سوق العمل، بما يمهد الطريق أمامهم للحصول على فرص توظيف مستدامة.** وقد شارك أكثر من 175 بحرينيًا في هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص. ويسعى الصندوق إلى توسيع نطاق البرنامج في عام 2025 من خلال إضافة المزيد من التخصصات مثل الوظائف الصناعية المهنية، بالإضافة إلى التخصصات التي ستسهم في سد الفجوة في المهارات المطلوبة في سوق العمل.
- **وفر دعم الصندوق لبرنامج التدريب على رأس العمل "فرص" بالتعاون مع وزارة العمل فرصًا للباحثين عن العمل للمشاركة في التدريب العملي في مؤسسات القطاع الخاص،** حيث شارك أكثر من 2,860 من الباحثين عن العمل في البرنامج في قطاعات متعددة بما في ذلك قطاع أنشطة التجارة ، والأنشطة المالية والتأمين، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.

1 - الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.

فرص التطور المهاري والوظيفي

نسعى للمساهمة في تحقيق الأثر الاقتصادي المستدام من خلال إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية لتنمية القطاع الخاص.

+25,840

فرصة للتطور الوظيفي

+13,570

بحريني تم دعمه في برنامج زيادة الأجور

80+ دينار بحريني

متوسط الزيادة في الأجر في برنامج "زيادة الأجور"

+11,090

فرصة تدريبية للتطور الوظيفي

%69

النمو السنوي في دعم الشهادات الاحترافية

+4,400

فرصة تدريبية لتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة منذ إطلاق حزمة البرامج في 9 نوفمبر 2023 إلى 20 ديسمبر 2024.
- تم احتساب حجم المؤسسة وفقاً لتعريف وزارة الصناعة والتجارة، بناء على عدد الموظفين.
- تماشياً مع الأولويات المستحدثة للصندوق، تم قياس حجم المؤسسة والقطاع في تقرير هذا العام على مستوى المؤسسة وليس على مستوى الفرع، على عكس الأعوام السابقة.

برنامج "زيادة الأجور"

- **حقق صندوق العمل رقمًا قياسيًا جديدًا في عدد البحرينيين الحاصلين على الدعم لزيادة الأجر منذ التأسيس،** حيثُ تم اعتماد أكثر من 13,570 طلب منذُ إطلاق برنامج "زيادة الأجور" في نوفمبر 2023. ويشغل معظم المستفيدين من البرنامج وظائف في قطاعات تشمل أنشطة التجارة، والأنشطة المالية والتأمين، والنقل واللوجستيات والصناعات التحويلية.
- **نجح البرنامج في زيادة متوسط أجور البحرينيين** بأكثر من 80 دينار بحريني.
- **تشكل نسبة البحرينيين الذين تم رفع أجورهم بقيمة 50 دينار أو أكثر عبر البرنامج 77% من إجمالي المستفيدين من البرنامج،** وذلك بواقع أكثر من 10,390 بحريني.
- **تمثل المرأة 1 من كل 3 بحرينيين ممن تلقوا دعمًا في البرنامج،** بإجمالي 4,409 طلب. وفي عام 2025، يسعى الصندوق إلى تكثيف الجهود لدعم التطور الوظيفي للمرأة في القطاع الخاص.

التدريب للتطور الوظيفي

- **يحرص صندوق العمل على التركيز على التدريب النوعي وتطوير المهارات باعتبارها الركيزة الأساسية للتطور الوظيفي للكوادر البحرينية،** اهتمامًا بالنمو المستدام، والتعلم المستمر، وخلق فرص جديدة للبحرينيين. وقد تمثلت هذه الجهود في تحقيق نمو سنوي بنسبة 69% في التدريب على الشهادات الاحترافية، من خلال توفير أكثر من 8,120 فرصة تدريبية.
- **شهد 2 من كل 3 بحرينيين ممن تلقوا تدريبًا في الشهادات الاحترافية في عام 2021 زيادة في الأجر في غضون عامين،** بمتوسط زيادة قدرها 254 دينار بحريني، مما يؤكد الأثر الإيجابي للتدريب على الإنتاجية والتطور الوظيفي.
- **ساهمت البرامج التدريبية بشكل كبير في تمكين المرأة ومساعدتها في التغلب على تحديات سوق العمل،** حيث شكلت المرأة 50% من إجمالي الذين تم دعمهم على التدريب بهدف التطور الوظيفي.
- **على مدى السنوات الثلاث الماضية، تلقى أكثر من 7,690 بحريني تدريبًا في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من ضمنهم 4,400 بحرينياً تم تدريبهم في عام 2024.** ويأتي ذلك تماشيًا مع الإستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز إمكانيات الكوادر البحرينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة الفرص المتوفرة في هذا المجال.
- **اكتسب البحرينيون خبرات دولية واسعة وقيّمة عبر برنامج "التدريب العملي العالمي"،** من خلال الحصول على التدريب في وظائف في مجال الهندسة وعلوم الكمبيوتر وغيرها في كبرى المؤسسات العالمية.

تطوير القيادات

- **شهد عدد البحرينيين الحاصلين على الدعم لشغل المناصب القيادية نموًا ملموسًا في عام 2024، مع إطلاق "برنامج توظيف القيادات" في نوفمبر 2023.** كما ارتفع عدد المستفيدين بشكل أكبر بعد استحداث "مسار الترقيات" في مايو 2024، مما يسمح للموظفين في نفس المؤسسة بالتأهل لهذا البرنامج. وشغل الموظفون الذين تم دعمهم في البرنامج مناصب مثل مديري المالية ومدراء المبيعات بمتوسط خبرة عمل تصل إلى ثلاثة عشر سنة.
- **كما ارتفع عدد النساء البحرينيات اللاتي حصلن على الدعم لتبوء المناصب القيادية،** وتركزت طلباتهن في ثلاث قطاعات رئيسية هي الأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.
- **إطلاق حزمة من البرامج تستهدف المدراء البحرينيين** في الربع الرابع من العام 2024، لتزويدهم بالمهارات القيادية اللازمة.

فرص تطوير المؤسسات

نعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص لتعزيز دوره كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي في المملكة وزيادة مساهمته في خلق المزيد من الفرص الوظيفية في سوق العمل.

+8,700
مؤسسة تم دعمها

%78
نسبة المؤسسات الحاصلة على الدعم لتنمية الموارد البشرية

%48
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

%44
نسبة المؤسسات المملوكة من النساء جزئيًا أو كليًا

%32
النمو السنوي في طلبات التمويل

%52
طلبات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة منذ إطلاق حزمة البرامج في 9 نوفمبر 2023 إلى 20 ديسمبر 2024.
- تم احتساب حجم المؤسسة وفقاً لتعريف وزارة الصناعة والتجارة، بناء على عدد الموظفين.
- تماشياً مع الأولويات المستحدثة للصندوق، تم قياس حجم المؤسسة والقطاع في تقرير هذا العام على مستوى المؤسسة وليس على مستوى الفرع، على عكس الأعوام السابقة.

دعم المؤسسات عبر كافة برامج الصندوق

- **يواصل صندوق العمل التزامه في دعم المؤسسات سعيًا لتعزيز نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل للبحرينيين،** حيث تم تقديم الدعم لأكثر من 8,700 طلب للمؤسسات عبر كافة برامج الصندوق.
- **استمرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبوء مكانتها كأحد أبرز فئات الدعم،** حيثُ شكلت 48% من إجمالي طلبات السجلات التجارية.
- **تم دعم 2,780 مؤسسة ناشئة (يتراوح عمرها سنتين أو أقل) عبر برامج الصندوق** بما يعكس التزام الصندوق بدعم هذه الفئة لبدء عملياتها في القطاع الخاص.

دعم المؤسسات لتنمية الموارد البشرية

- **حقق الصندوق أكبر إنجاز له منذ التأسيس في دعم المؤسسات بهدف تنمية الموارد البشرية،** مساهمًا في خفض المصروفات التشغيلية وتعزيز إنتاجية وتنافسية هذه المؤسسات في القطاع الخاص. وقد شكل هذا النوع من الدعم على 78% من إجمالي طلبات المؤسسات بأكثر من 6,820 طلب، وهو ما يؤكد نجاح البرامج الجديدة في المساهمة في خلق فرص التوظيف والتطور الوظيفي للبحرينيين ليكونوا الخيار الأمثل للتوظيف من قبل أصحاب العمل.
- **يواصل الصندوق التزامه بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع استدامتها من خلال توظيف البحرينيين،** حيث تشكل هذه الفئة تقريبًا نصف طلبات التوظيف.

دعم المؤسسات لتطوير الأعمال

- **واصل صندوق العمل جهوده في دعم تطوير الأعمال من خلال برامج دعم المؤسسات،** مسجلاً أكثر من 1,880 طلب تم الموافقة عليه لهذه البرامج، بزيادة سنوية بلغت 19%.
- **استمرار العمل على تطوير منظومة المؤسسات الناشئة** والتي أدت إلى حصول مؤسستين على تمويل من ممتلكات.

فرص الحصول على التمويل

- **ازداد الإقبال من قبل القطاع الخاص على طلبات دعم التمويل على مدى عامين متتاليين** تزامناً مع إطلاق النسخة الأخيرة من برنامج "تمويل" في عام 2023. وخلال هذا العام ارتفع عدد طلبات التمويل بنسبة 32% سنويًا، ليصل العدد الإجمالي إلى 270 طلبًا.
- **شكلت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برامج التمويل 52%** من إجمالي طلبات التمويل وهي نسبة مشابهة للعام الماضي، مما يعكس حرص صندوق العمل على تعزيز نمو واستدامة هذه الفئة من المؤسسات.

06

أبرز تطوراتنا في عام 2024

مجالات الريادة في عمل الصندوق

لصندوق العمل دور ريادي في المملكة كجزء من فريق البحرين، عبر جهوده في تنمية مهارات الكوادر البحرينية في القطاع الخاص، وتعزيز مبدأ ريادة الأعمال، في الوقت الذي يحافظ فيه على التميز في خدمة العملاء. وتطلعًا لعام 2025، سيستمر الصندوق في السعي نحو تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال وضع العميل في صلب أهدافه والمواصلة في السعي نحو التميز المؤسسي.

اليوم، يعد الصندوق رائدًا في عمله على:

1. تمكين الكوادر البحرينية في القطاع الخاص عبر تطوير المهارات
2. تعزيز ريادة الأعمال
3. رفع شمولية المرأة في القطاع الخاص
4. التميز في خدمة العملاء
5. خلق بيئة عمل محفزة

في العام المقبل، يسعى الصندوق إلى:

1. التميز في إعداد الكفاءات القادرة على المنافسة في القطاع الخاص وداخل المؤسسة
2. تعميم منهجية التركيز على العميل في جميع نواحي العمل
3. تعزيز التميز المؤسسي
4. رفع الشفافية والمحاسبة
5. التميز في تحليل البيانات ونشر المعرفة

تعزيز الحوكمة المالية وعمليات الرقابة

في عام 2024، قام صندوق العمل بتطوير وتنفيذ خطة متكاملة لتعزيز المسؤولية المالية ومبدأ المساءلة، من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات التي سعت إلى تكثيف جهود الرقابة، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات الصلة.

صُممت الخطة لتوحيد الجهود المبذولة لحفظ المال العام، وضمان الاستخدام الأمثل للدعم من قبل الأفراد والمؤسسات وفقاً للقوانين والأنظمة. وقد تم تحقيق نجاح هذه المبادرات بفضل التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في شأن المخالفات، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة والعمل ضمن مظلة فريق البحرين.

هذا القسم يلقي الضوء على الجهود التي بذلها الصندوق في عام 2024، فيما يتعلق بهذه المبادرات.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

- **إقرار سياسة جديدة للإبلاغ عن المخالفات** وفقًا لتوجيهات مجلس الإدارة، وذلك بهدف تزويد الأطراف ذات الصلة بوسائل آمنة وسرية للإبلاغ عن أي مخالفات، أو شبهات، أو سوء استخدام لبرامج الدعم التي يقدمها الصندوق.
- **توفير قنوات مخصصة للإبلاغ**، بما في ذلك الخط الساخن، والبريد الإلكتروني، وصفحة على الموقع الإلكتروني للصندوق.
- **إطلاق حملة توعوية على منصات الصندوق**، تعرض نماذج لحالات المخالفات، والممارسات غير القانونية التي يمكن الإبلاغ عنها.

صفة مأموري الضبط القضائي

- **منح عدد من موظفي الرقابة والشؤون القانونية في الصندوق صفة مأموري الضبط القضائي** بهدف تعزيز الأطر القانونية المتبعة في إجراءات الرقابة.

حملات تفتيشية مكثفة

- **تكثيف زيارات التفتيش** على المؤسسات والأفراد المستفيدين من برامج دعم صندوق العمل.
- **إجراء أكثر من 6,200 زيارة للمستفيدين** من برامج التوظيف ودعم الأجور منذ إطلاق البرامج خلال العام 2024، بزيادة بمعدل ست مرات أعلى من العام الماضي.
- **استحداث آلية تجريبية للرقابة الاحترازية** تمكن من اكتشاف المخالفات المحتملة، باستخدام نموذج تقني يوفر مؤشرات تحذيرية عبر تحليل البيانات المؤسسية.

التواصل مع العملاء

- **التواصل المستمر مع المستفيدين من برامج التوظيف ودعم الأجور** خلال وبعد فترة الدعم لرصد أي تجاوزات محتملة .
- **إطلاق آلية جديدة لتسهيل التواصل في الوقت المناسب مع العملاء** من خلال تطبيقات إلكترونية متقدمة (Chatbot).

التعاون مع فريق البحرين

- **المواءمة مع الهيئات التنظيمية الحكومية المعنية** لضمان تطبيق نهج موحد لعمليات الإشراف والمساءلة.
- **اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حالات المخالفات التي تم رصدها**، بما في ذلك إحالة عدد منها إلى الجهات ا لمعنية .
- **استحداث آلية جديدة وذلك بالتنسيق مع وزارة العمل لإخطار الصندوق وإحالة حالات الفصل التعسفي**، بما يتيح اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك استرجاع مبالغ الدعم أو حرمان المؤسسات أو الأفراد من الاستفادة من البرامج في حال ثبوت المخالفة.

السعي نحو التميز المؤسسي

انطلق الصندوق في الآونة الأخيرة في رحلة شاملة نحو التحول الرقمي والابتكار، سعيًا لتحقيق التميز المؤسسي. وعليه تم إجراء العديد من التحسينات الملموسة لوضع العميل في صلب أهدافنا عبر استخدام التكنولوجيا المتطورة والحلول المبتكرة، مما أدى إلى تبسيط العمليات والإجراءات الداخلية والخارجية، وبالتالي تعزيز تجربة ورحلة العميل مع الصندوق.

يوضح هذا القسم من الخطة المبادرات الرئيسية التي أطلقها الصندوق لتحقيق التميز المؤسسي خلال العامين الماضيين.

الاستثمار في التكنولوجيا

- **إطلاق منصة جديدة** تتميز بتعزيز رحلة العميل وتجربة المستخدم، ورفع مستوى الأمن.
- **إحدى أوائل المؤسسات في البحرين التي اعتمدت تقنية البرمجة المنخفضة** (Low-code) على بوابتها، بما يتيح إطلاق برامج جديدة بسرعة تزيد بمعدل 15 مرة عن السابق نتيجة زيادة المرونة.

التجربة الرقمية الشاملة (End-to-End)

- **أول جهة حكومية تقوم بتوظيف الخدمات المصرفية المفتوحة** عبر استخدام حلول التكنولوجيا المالية للتحقق الآلي من رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN). يتم من خلال هذه الخدمة الاستغناء عن الحاجة إلى تقديم شهادات مطبوعة لرقم الحساب المصرفي الدولي، مما يعزز من دقة المعلومات ويحد من الأخطاء المحتملة ويضمن إجراء عمليات دفع بسرعة ودقة أكبر.
- **استحداث خاصية الشيكات الإلكترونية** التي تتيح للعميل تقديم شيكات الضمان (المطلوبة لبرامج دعم المؤسسات) إلكترونيًا من خلال تطبيق الشيكات الإلكترونية، مما يلغي الحاجة لزيارة فروع تمكين شخصيًا، معززًا بذلك كفاءة العمليات وتجربة العميل.
- **إمكانية الحصول على كافة الخدمات المقدمة من الصندوق إلكترونيا** دون الحاجة إلى زيارة فروع تمكين.

التعاون مع فريق البحرين

- **إنشاء أنظمة ربط للبيانات مع مؤسسات حكومية مختلفة** بهدف تبسيط تبادل المعلومات، وتعزيز الكفاءة، وتسهيل إجراءات العميل. ويعرب الصندوق عن امتنانه لشركائه الحاليين على التعاون المستمر، ويسعى لتوسيع نطاق الربط معهم خلال عام 2025، بالإضافة إلى إبرام شراكات جديدة مع مؤسسات أخرى. ومن بين أبرز الأمثلة لعمليات الربط:
  - **تبسيط عملية التقديم لبرنامج "زيادة الأجور"** من خلال ربط البيانات، مما يغني عن حاجة العميل إلى إرفاق مستندات مثل شهادات الراتب، ورسائل الترقية وشهادات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.
  - **استحداث خاصية تقديم الطلبات والدفع الجماعي** لتسهيل عملية التقديم لأصحاب الأعمال.

دراسة وتقييم العمليات الداخلية

- **بادر الصندوق بالعمل على دراسة وتقييم العمليات الداخلية** بهدف إعادة هندستها كجزء من جهوده المستمرة لتعزيز التميز المؤسسي وتحسين الممارسات والعمليات من خلال توظيف التكنولوجيا الناشئة والحلول المبتكرة، وتم وضع خطة للتحسينات في عام 2025.

الالتزام بالاستدامة

في عام 2024، عزز صندوق العمل التزامه الراسخ بالاستدامة بشتى أنواعها من خلال مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وقد استهدفت هذه الجهود تعزيز مكانة وتنافسية الكوادر البحرينية في القطاع الخاص، بالإضافة إلى دفع النمو المستدام في المؤسسات.

في هذا القسم، يستعرض الصندوق أهم مبادرات الاستدامة لهذا العام.

المسؤولية المالية

جهودنا الداخلية تدعم مبادرات تستهدف

- **تنفيذ مبادرات جديدة لتعزيز المساءلة وحماية الموارد** وتشمل سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- **إجراء مراجعة شاملة لعمليات الرقابة الداخلية** بهدف تحسين الممارسات الحالية.
- **إجراء أكثر من 6,200 زيارة تفتيشية** للمؤسسات والأفراد من الحاصلين على الدعم من الصندوق.

تركيزنا القادم

- **رقمنة إجراءات وعمليات الرقابة والمتابعة.**

الفرص المتاحة للبحرينيين

عملنا مع المؤسسات يدعم مبادرات تستهدف

- **فرص التوظيف والتطور الوظيفي للبحرينيين** من خلال الاستفادة من حزمة البرامج الشاملة التي تم إطلاقها في نوفمبر 2023.
- **رفع أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص** من خلال برنامج "زيادة الأجور"، ورفع الحد الأدنى للأجور في "البرنامج الوطني للتوظيف".
- **تنمية ورفع المهارات** لتمكين الكوادر البحرينية من التطور الوظيفي.
- **رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية** من خلال برامج وحوافز مخصصة.
- **العمل المرن** من خلال دعم موظفي الدوام الجزئي في "البرنامج الوطني للتوظيف".
- **إدماج ذوي الهمم** في القوى العاملة.
- **تعزيز مشاركة الشباب الاقتصادية** وتنمية مهاراتهم، ودعم توجههم الريادي من خلال البرامج مثل "برنامج مشروعي"، و"جولات ستارت أب بحرين".

تركيزنا القادم

- **تقديم الحوافز للمؤسسات لتوفير فرص عمل نوعية للبحرينيين.**
- **التركيز على رفع أجور البحرينيين العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **إعطاء الأولوية للتدريب من قبل المؤسسات والقائمة على النتائج.**
- **استحداث برامج جديدة تدعم مشاركة المرأة في القطاع الخاص.**

النمو المستدام للمؤسسات

- **خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات** وزيادة الإنتاجية.
- **تعزيز نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مدركين الدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحفيز الاقتصاد، وخلق فرص العمل، ورفع الابتكار.
- **تسهيل فرص الحصول على التمويل،** بما يحقق نمو واستدامة المؤسسات.
- **تحفيز عملية التحول الرقمي في المؤسسات** مما يساهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتسهيل إمكانية العمل عن بُعد، واتخاذ قرارات مدروسة قائمة على البيانات، وغيرها من المزايا.

- **توفير دعم مخصص للمؤسسات ذات الإمكانيات العالية للنمو.**
- **توسيع نطاق الدعم للتحول الرقمي مع التركيز على الحلول المالية الرقمية.**
- **دعم المبادرات التي تسهم في تسريع وتيرة نمو المؤسسات، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ.**
- **تعزيز الوعي بالاستدامة.**

07

تحديد مسارنا لعام 2025

الأولويات الإستراتيجية لعام 2025

بناءً على الإنجازات التي حققها صندوق العمل في عام 2024، وبموافقة مجلس الإدارة الموقرين سيواصل الصندوق في منح الأولوية لتطوير الكوادر البحرينية في القطاع الخاص خلال عام 2025، بهدف دعم 50,000 بحريني في فرص التوظيف والتطور الوظيفي من خلال أربع أولويات إستراتيجية.

01 تعزيز مكانة وتنافسية المواطن البحريني في القطاع الخاص

1. **إعطاء الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية المستدامة** في جميع مبادرات الصندوق.
2. **المواصلة في التركيز على بناء قنوات جديدة للتوظيف**، بما في ذلك دعم برنامج "توظيف+" بالشراكة مع وزارة العمل.
3. **تعزيز مساهمة ونمو المرأة** في القطاع الخاص.
4. **تقديم حوافز جديدة للمؤسسات الملتزمة بتوظيف وتطوير والاحتفاظ بالكفاءات البحرينية**.

02 تزويد البحرينيين بالمهارات المناسبة للتطور الوظيفي في القطاع الخاص

1. **تقديم برامج تدريب ذات العوائد المهارية والقائمة على النتائج** للبحرينيين الراغبين في الالتحاق أو تحقيق التطور الوظيفي في القطاع الخاص.
2. **طرح برامج تدريبية على المستوى المؤسسي** لتطوير الكفاءات البحرينية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة لرفع إنتاجيتها.
3. **سد الفجوة المهارية في القطاعات ذات الأولوية**.

03 منح الأولوية لنمو ورقمنة واستدامة المؤسسات

1. **دعم المؤسسات ذات القدرة على النمو المتسارع**.
2. **مواصلة جهود التنوع الاقتصادي** عبر الدعم المستهدف للقطاعات والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي المستدام.
3. **دعم التحول الرقمي في المؤسسات**، مع التركيز على الحلول المالية الرقمية والتقنيات الجديدة والناشئة.
4. **دعم المبادرات التي تسهم في تسريع وتيرة نمو المؤسسات في القطاعات ذات الأولوية**، بما في ذلك فرص الحصول على التمويل، وعمليات الإدراج، والاندماج والاستحواذ.

04 دعم تطوير النظام البيئي

دعم تطوير النظام البيئي المرتبط بسوق العمل والقطاع الخاص لتعزيز فعاليتهما بهدف رفع الأثر من الدعم المقدم من صندوق العمل عبر عدة مبادرات، أبرزها:

سوق العمل:

1. **توجيه جهود تنمية المهارات الوطنية عبر مبادرات "مهارات البحرين"**، بما في ذلك تقارير مهارات القطاعات الاقتصادية، ومنصة رقمية تقدم بيانات ورؤى شاملة حول سوق العمل، ومعايير مهنية وطنية قائمة على المهارات.
2. **دعم مبادرة "توظيف+" بالشراكة مع وزارة العمل**، بما يساعد على ربط الباحثين عن عمل بفرص التوظيف المناسبة في القطاع الخاص.

القطاع الخاص:

3. **دعم منظومة المؤسسات الناشئة** من خلال ربط رواد الأعمال بفرص التمويل ودعم مبادرات احتضان وتسريع الأعمال وغيرها.
4. **تعزيز فهم القطاع الخاص** من خلال إجراء أول استبيان وطني للمؤسسات في البحرين.

5. **المساهمة في تطوير البيئة التشريعية** المتعلقة بسوق العمل والقطاع الخاص من خلال العمل مع فريق البحرين.

العوامل المساهمة في:

- عمليات مبسطة تتمركز حول العميل
- تطوير خدمات ما بعد التقديم
- تعزيز المساءلة والمسؤولية المالية

مواصلة دعم 50,000 بحريني في فرص التوظيف والتطور الوظيفي

قطاعات ومجالات التركيز

نظراً لأهمية نمو المؤسسات كأحد الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لعام 2025، سيضع صندوق العمل (تمكين) تركيزه على تطوير القطاعات ذات الإمكانيات العالية للنمو، وتعزيز تأهيل وتطوير الكوادر البحرينية في هذه القطاعات.

إذا كان نشاط مؤسستك يقع ضمن أحد القطاعات المذكورة في الصفحة، فإننا ندعوك للتواصل معنا للتعرف على الفرص المتاحة لدعم نمو وتطور مؤسستك

- المعلومات والاتصالات
- الصناعة التحويلية
- النقل والتخزين
- التعليم
- الرعاية الصحية

الإطار الاستراتيجي

أهداف الصندوق الإستراتيجية

- جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف
- جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو

مع التركيز على

دعم التوظيف | **التطور الوظيفي** | **دعم المؤسسات**

الدعم لإدماج وتعزيز التطور الوظيفي للبحرينيين في سوق العمل

عن طريق

- تعزيز مكانة وتنافسية المواطن البحريني في القطاع الخاص
- تزويد البحرينيين بالمهارات المناسبة للتطور الوظيفي في القطاع الخاص
- منح الأولوية لنمو ورقمنة واستدامة المؤسسات
- دعم تطوير النظام البيئي المرتبط بسوق العمل والقطاع الخاص لتعزيز فعاليتهما بهدف رفع الأثر من الدعم المقدم من صندوق العمل

في المجالات التالية

برامج دعم التوظيف

- البرنامج الوطني للتوظيف
- برنامج التلمذة المهنية
- برنامج التدريب والتوظيف
- برنامج تدريب الباحثين عن عمل
- برنامج التدريب على رأس العمل
- برنامج قنوات مطابقة الوظائف[1]

برامج دعم التطور الوظيفي

- برنامج زيادة الأجور
- برنامج زيادة الأجور - للموظفين الجدد
- برنامج الشهادات الاحترافية
- برنامج تدريب المؤسسات
- برنامج توظيف القيادات
- برنامج التدريب العملي العالمي

برامج دعم المؤسسات

- برنامج ابدأ مشروعك
- برنامج نمو الأعمال
- برنامج التمويل
- برنامج ريادات
- برنامج رائد الأعمال العالمي

بالتعاون مع

الشركاء الرئيسيون

المجتمع المدني | **فريق البحرين** | **القطاع الخاص**

1 بالتعاون مع القطاع الخاص

08

الوضع المالي

ميزانية عام 2025

تُعتمد الميزانية السنوية لصندوق العمل بموافقة مجلس الإدارة، استنادًا إلى الخطة التشغيلية والأولويات الاستراتيجية للصندوق لعام 2025. وما يلي يوضح تقسيم ميزانية والتزامات الصندوق لدعم البرامج وتطوير النظام البيئي.

النسبة المخصصة من الميزانية

%75	%12	%7	%6

برامج الصندوق

الفئات الرئيسية للميزانية لعام 2025

%80	%20		
دعم توظيف البحرينيين وتطورهم الوظيفي في القطاع الخاص	**دعم المؤسسات للتأسيس والنمو**	**دفع مساهمة القطاع الخاص في صندوق التعطل**	**دعم مبادرات تطوير النظام البيئي** المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص	**قروض والتزامات مالية واجبة الدفع**

برامج صندوق العمل (تمكين) | المساهمة في صندوق التعطل | تطوير النظام البيئي | قروض والتزامات مالية

مسـودة

@tamkeenbahrain
www.tamkeen.bh

تمكين
Tamkeen